جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في الجزائر

The impact of Financial Technology on Enhacing Financial inclusion in Algeria

من إعداد الطالبتين:

بن عيسى وئام

فعفاع رشيدة

تحـت إشـراف:

د. ميزوري الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

د. ولد هنية هاجر	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
د. ميزوري الطيب	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
د. الحبيتري نبيلة	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

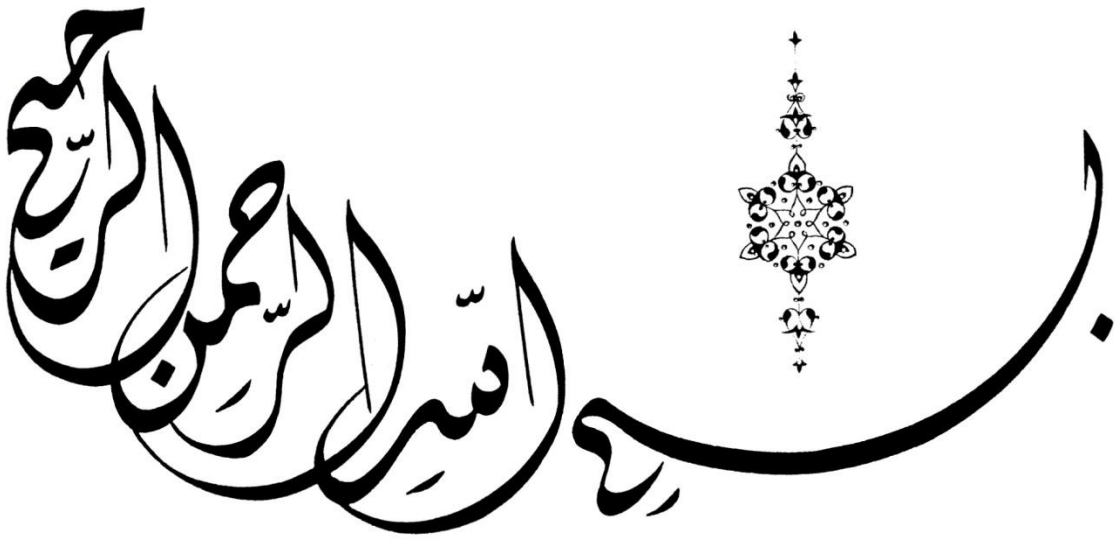

شكـــر وتقدير

قال الله تعالى: "اذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم 07.

و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله، و من أسد إليكم معروف فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعو له ".

واقتداء بهذا الحديث نوجه شكرنا إلى الأستاذ المشرف "ميزوري الطيب " الذي ساعدنا على إنجاز هذا البحث.

كما لا بفوتنا أن نقدم شكرنا إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

كما لا ننسى من ساندنا ومدّ لنا يد المساعدة وساهم معنا فيما واجهنا من صعوبات

والحمد لله ... الحمد لله من قبل ومن بعد.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة هذا العمل:

من قال فيهما الرحمان : { و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }

التي حملتني وهنا على وهن دون ملل و شقاء أمي الغالية "كلثوم".

الذي تعب و لا زال يتعب لراحتنا و تحقيق أمنياتنا أبي العزيز "يوسف".

أطال الله في عمريهما

إلى جدي و جدتي الغاليين و العزيزين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي : مُحَمَّد، حفيظة، حسين، حجوب، ميلو.

إلى كل أخوالي و خالاتي و إلى أعمامي و عمتي و أولادهم .

إلى صديقاتي : شيماء، رشيدة ،سعدية ، بدرة ، آسيا ، نورة،

نوال ،فاطمة، أمينة.

إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي.

وئام .

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي إلى:

من قال فيها الرحمان : { وقضى ربك أن لا تعبدوا إلاّ إياه و بالوالدين إحسانا }.

إلى الغالية على قلبي أمي "يمينة"

و إلى روح قلبي أبي "علي"

حفظهما الله

إلى إخوتي و أخواتي " نورالدين ،كمال ،توفيق، مُحَمَّد ، آسيا ، حياة

إلى كل عائلتي كل بإسمه .

و صديقاتي العزيزات : وئام .

رشيدة.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الشمول في ظل التطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين معدل الوصول إلى الخدمات المالية.

لخصت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض الدول الجوار، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يلتزم بضرورة اتباع استراتيجيات قادرة على رفع مستوياته.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية، الاستبعاد المالي.

Abstract

This study aims to investigate the importance of financial inclusion and its actuality in Algeria .as well as the most important elements that contribute to its enhancement and improvement .in light of Algeria ‘s financial sector’s banking reform.

The results of this study show that Algeria has a lower level of financial inclusion than its neighbors .As a result a new approach based on the use of financial technology to imbrove access to financial services is required .

Keywords:

Financial inclusion .financial technology. Financial services. .financial exclusion.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	أ
اهداء	ب–ج
الملخص	د
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ز
قائمة الاختصارات	ح
الفصل الأول : مقدمة عامة	4_1
الفصل الثاني : الاطار النظري للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي	
1.تمهيد	5
2.الإطار النظري للتكنولوجيا المالية	
1.2.نشأة و تطور التكنولوجيا المالية	6_5
2.2.مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها	8_7
3.2.خصائص التكنولوجيا المالية ومخطرها	10_9
3.الإطار المفاهيمي للشمول المالي	
1.3.مفهوم الشمول المالي ونشأته	11_10
2.3.أهمية الشمول المالي وأهدافه	13_12
3.3.متطلبات تعزيز الشمول المالي	17_14
4.الدراسات السابقة و تميز الدراسة الحالية	22_18
5.خلاصة الفصل	23
الفصل الثالث: الدراسات التطبيقية و تحليل البيانات	

1.تمهيد	25
2.واقع الشمول المالي في الجزائر و سبل تعزيزه	25
1.2.أهم الإجراءات التي يتبناها بنك الجزائر في مجال تعزيز الشمول المالي	25
2.2.تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	28_26
3.2.تحديات و حلول تعزير الشمول المالي في الجزائر	35_29
3.واقع الشمول المالي في الوطن العربي	35
1.3.تطور الشمول المالي في العالم العربي	43_36
2.3.معوقات توسع و انتشار الشمول المالي و آليات تعزيزه في العالم العربي	45_44
4.دراسة قياسية لأثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر	47_46
5.نتائج الدراسة القياسية و الإختبار	
1.5.نتائج الإحصاء الوصفي	48
2.5.نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية	49
3.5.اختيار النموذج الأمثل ل ARDL وفق معيار AIC و بعض الخصائص	50_49
4.5.نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام كنهج الحدود Test bounds	51_50
5.5.تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل على شكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	52_51
6.5.نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر	53
7.5.مناقشة النتائج	54
6.خلاصة الفصل	55
الفصل الرابع: الخاتمة العامة ، النتائج و المقترحات	58_57
قائمة المراجع	62_60

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.3)	ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)	26
الجدول(2.3)	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)	27
الجدول(3.3)	نسبة الادخار من المصاريف و المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2017)	28
الجدول(4.3)	نسبة استخدامات الفروع البنكية و المصرف الآلي للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2017)	28
الجدول(3-5)	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات البنوك و المؤسسات المالية الرسمية خلال سنتي 2014-2017	36
الجدول(3-6)	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017	38
الجدول(3-7)	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017	39
الجدول(3-8)	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017	41
الجدول(3-9)	نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك حسب الأسباب في الدول العربية خلال سمة 2017	43
الجدول(3-10)	متغيرات الدراسة	46
الجدول(3-11)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات تقيد الدراسة	48
الجدول(3-12)	اختبار الحدود لنموذج ARDL(1,1,1,0,1,1,1)	51
الجدول(3-13)	نموذج المدى الطويل و المدى القصير	52

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(2-1)	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	6
الشكل(3-2)	نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للدول العربية خلال سنتي 2014-2017	38
الشكل(3-3)	مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد (أكبر من 15 سنة)	40
الشكل(3-4)	مؤشر الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة)	42
الشكل(3-5)	نموذج ARDL (4,0,0) الأمثل	50
الشكل(3-6)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي	53

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
Fintech	التكنولوجيا المالية	Financial Technology
CIB	البطاقات البين البنكية	CARTES BANCAIRES LE PAIEMENT
CRB	البطاقة البنكية للسحب	Carte Bancaire pour le retrait
DAP	الموزعات الالية للنقود	Automatic cash dispensers
TPE	محطات الدفع الالكترونية	Electronic payment terminals

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

ترتبط التكنولوجيا المالية ارتباطا وثيقا بالشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، حيث تعد التكنولوجيا المالية الرقمية من أهم الوسائل لتحقيق الشمول المالي. حيث إنها تعمل للمصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر ورفع مستوى التنمية وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة، ولذا فإن الشمول المالي على المدى الطويل من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية والاقتصادية.

في هذا الاطار أولى البنك المركزي الجزائري اهتماما واضحا لهذا الموضوع، حيث انظم الى فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية من أجل التنسيق والإفادة من تجارب الدول، والعمل على بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الجزائر ، و جعل الشمول المالي أولوية قصوى و هدفا رئيسيا في برامج التنمية.

2. صياغة الإشكالية

ما أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

3. الأسئلة الفرعية

1. فيما تتمثل التكنولوجيا المالية ، و ما هو أثرها على تعزيز الشمول المالي ؟
2. ما هو الشمول المالي ؟ و ماهي متطلبات تعزيزه ؟
3. إلى أي مدى ساهم تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في البنوك؟
4. ما هو واقع الشمول في الجزائر ؟

4. صياغة الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- التكنولوجيا المالية لها أثر على تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية وسرعة الوصول إليها.

- مستوى واقع الشمول المالي في الجزائر منخفض بالنسبة لدول الجوار.
- اعتماد البنوك الجزائرية على الطريقة التقليدية في الوصول للخدمات المالية أدى إلى تقليص أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

5. أهداف الدراسة

1. التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية و خصائصها و مجالاتها .
2. التعرف على الشمول المالي و أهدافه
3. التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة انطلاقا من اهتمام بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية على أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة و إبراز الأثر الي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية و الجزائر خاصة.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فيما يلي:

1. حداثة موضوع الشمول المالي وقلة الدراسات في الموضوع.
2. التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.
3. معرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر، وأثر التكنولوجيا المالية على تعزيزه.
4. ارتباط الموضوع بمجال التخصص

8. حدود الدراسة

للدراسة حدود مكانية وحدود زمانية:

- **الحدود المكانية: تم حصر حدود الدراسة على الجزائر.**
- **الحدود الزمانية: حددت الفترة 2000–2022.**

9. منهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية البحث واختيار فروضه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التعرض الى المفاهيم التكنولوجيا المالية وأهميتها في تعزيز وإلى اساسيات الشمول المالي إضافة إلى تحليل واقعه في الجزائر ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في الرفع في مستويات الشمول المالي.

10. محددات الدراسة:

من أهم العوامل التي اعترضتنا فترة الدراسة ما يلي:

1. صعوبة الحصول على بيانات خاصة المتعلقة بالبنوك.
2. ضيق الوقت من الجانب التطبيقي.
3. نقص المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

1. تمهيد

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص العديد من التطورات التي جاءت كضرورة حتمية املتها التطورات التي شاهدتها فضاءات التكنولوجيا والإعلام، ومن هنا دعت الحاجة إلى إجبارية ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه الساحة، من بين هذه الابتكارات ما يعرف بالتكنولوجيا المالية والتي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية جديدة، وهذه الأخيرة لها أثر على تعزيز الشمول المالي.

2. الإطار النظري للتكنولوجيا المالية:

1.2. نشأة وتطور التكنولوجيا المالية:

إن مصطلح FINTECH هو مصطلح جديد ويعني التكنولوجي المالية وقد احتكر الساحة نظار لما يحتويه من مكانة بالغة في مجال الاقتصاد، وفيما يلي: سنتطرق لمعرفة نشأة وتطور هذه الأخيرة.

1.1.2. نشأة التكنولوجيا المالية:

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنيت والهواتف الذكية مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لأي أعمال تجارية، وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة لعالم التكنولوجيا المالية.

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات، حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من إجراء معاملاته عبر الانترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير أدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الانترنت وكل الأنشطة تهدف إلى توفير الوقت والجهد للأفراد، وصبحت الآن تستخدم في عمليات التأمين والتجارة و التداول و منع الغش. (زعاف، 2019، الصفحات 03-04)

2.1.2. تطور التكنولوجيا المالية:

أحدث قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال القطاع المصرفي والنظام المالي العالمي والمحلي، حيث انه يمتلك المقدرة على جعل العمليات المصرفية أكثر حداثة وسرعة اكبر وقد عرفت التكنولوجيا مراحل تطور وهي:

- **المرحلة الأولى (1866–1967)**: في هذه المرحلة تم وضع كابل عبر المحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية من اجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.
- **المرحلة الثانية (1967–2008)**: في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية. وتعد هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت.
- **المرحلة الثالثة (2008–إلى يومنا هذا)**: منذ الأزمة المالية العالمية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة الى الشركات وعامة الناس. (حدادي و برادي ، 2018، صفحة 07)

يمكن تلخيص مراحل تطور التكنولوجيا المالية في الشكل التالي:

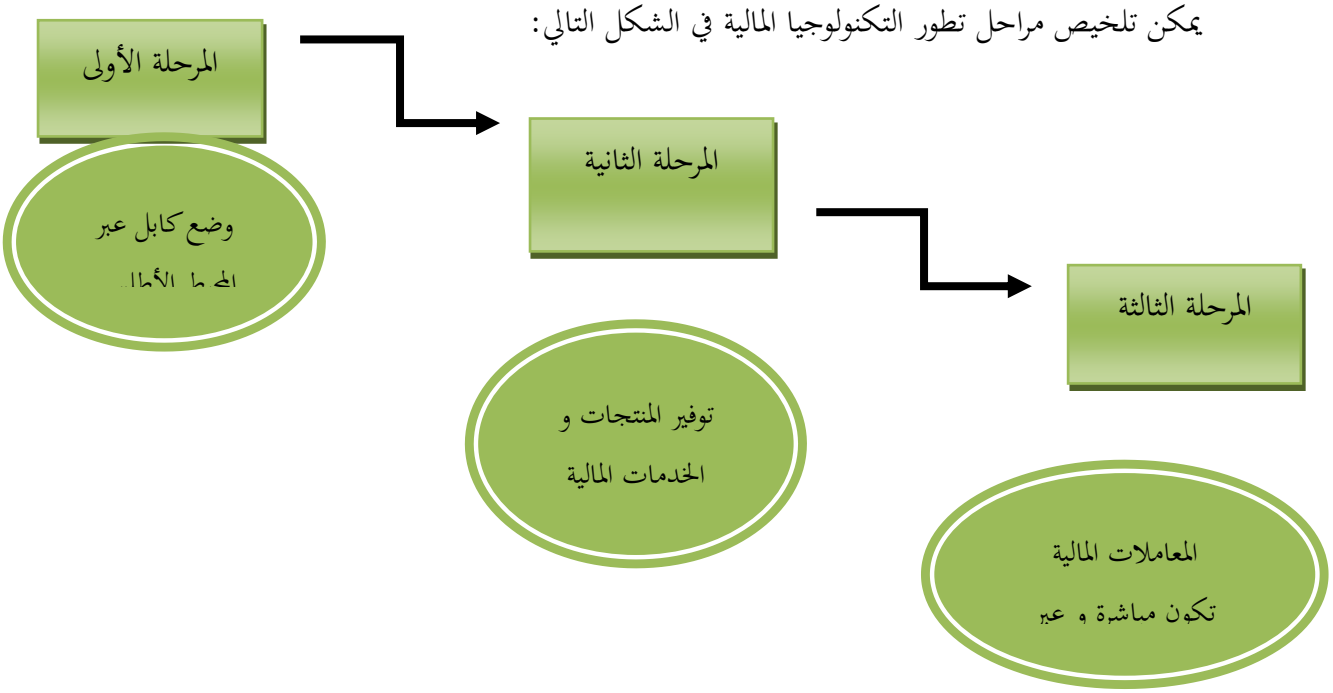

2.2.مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها:

تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم أنواع التكنولوجيا التي تم تعزيزها في القطاع المالي والقطاع المصرفي، حيث قامت بالعديد من التسهيلات على الأفراد والشركات والدول بشكل عام.

1.2.2.مفهوم التكنولوجيا المالية:

يشهد العالم اليوم موجة انتقال تمس الاقتصاد النقدي والانتقال به إلى الاقتصاد غير النقدي، وهذا راجع إلى التكنولوجيا المالية، فالعالم في حالة تطور مستمر ويجب إن يمس هذا التطور الخدمات المصرفية وطرق الدفع .

وتعرف التكنولوجيا المالية حسب البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن التكنولوجيا المالية هي:"عبارة عن اختراعات و ابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح)ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية". (زيد و بوذراع، 2018، صفحة 145)

ويعتبرها مجلس الاستقرار المالي بأنها:"ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها من استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية". (لطرش و حراق، 2020، صفحة 195)

ان مصطلح Fintech "التكنولوجيا المالية" مركب من كلمتين"FIN" اختصار لكلمة FINANCE وتعني التمويل و tech" " اختصار لكلمة technology وتعني التكنولوجيا. حيث انه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم وشرعوا في مغامرات زيادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء) ، من أجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الإبتكار المالي. (بن عيشونة و قداري ، 2021، صفحة 726)

من خلال ما سبق يمكن القول عن التكنولوجيا المالية هي : هي كل اختراع و ابتكار يعتمد على التكنولوجيا من اجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها وكذا تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية.

2.2.2.أهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة لعل أهمها ما يلي :

- تتميز منتجات التكنولوجيا المالية بالسرعة في التوصيل لأنها تتم عبر الانترنت والسرعة للوصول إلى المستهلكين، كما يوفر الراحة للمستهلكين.

- توفر منتجات التكنولوجيا المالية خيارات أكثر للمستهلكين، فبإمكانهم شراء واستخدام ما يريدون من منتجات.

- لا تحتاج شركات التكنولوجيا المالية إلى استثمار الأموال في بنية تحتية مادية مثل شبكة الفروع، وبالتالي تساهم في تقديم صفقات أرخص للمستهلكين.

- تقوم شركات التكنولوجيا المالية بتقديم منتجات وخدمات بالاعتماد على جمع وتخزين البيانات الخاصة بالعملاء. (باركر، 2017، صفحة 12)

- تسيير التجارة الخارجية تحويلات العاملين في الخارج، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.

-يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الإطارات المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك وامن المعلومات. (بن علقمة و سائحي ، 2018، صفحة 92)

3.2.خصائص التكنولوجيا المالية ومخاطرها:

1.3.2.خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

- **الوصول الى كل المستخدمين:** تستهدف الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانيتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروض وخطط عدة للدفع مقابل السلع والخدمات.

-**السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات.

- **سياسة البيانات او الهواتف الذكية المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص. (خلاف و شارفي ، 2020، صفحة 302)

2.3.2.مخاطر التكنولوجيا المالية:

بالرغم من أن التكنولوجيا المالية لها الكثير من مميزات والفوائد إلا أن لها مخاطر تنجم عنها منها :

- حقوق المساهمين في الشركات الناشئة غير واضحة واذا حدث أي خطأ لا يستطيع المستهلك معرفة حقوقه بالضبط.

- اتخاذ القرارات السريعة عند شراء المنتجات المالية عبر الانترنت وقد تكون غير مناسبة للمستهلكين.

- التعرض لمخاطر التكنولوجيا مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية للعميل او التعرض للاحتيال والسرقة.

– المخاطر التي تتم عبر الانترنت مثل تعرض المعلومات والبيانات والحسابات للهجمات الالكترونية وخطر الاختراق.

– مخاطر خاصة بالتكوينات البديلة للعملات الرقمية والآثار الناتجة عن استخدام هذه العملات على السياسة النقدية.

– التأثير السلبي على ربحية المصارف وحصتها السوقية نتيجة التوسع في استخدام الابتكارات التكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة واقل تكلفة.

– مخاطر تشغيلية في التنظيم قد يؤدي تطور هذه الصناعة إلى تشابك البنية التحتية للمصرف وهي التكنولوجيا المعلومات وتحويلها إلى أزمة نظامية .

– صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية نتيجة انتشار المنتجات والخدمات والمبتكرة .

– مخاطر امن البيانات والخصوصية ومخاطر غسيل الأموال ، والجرائم الالكترونية وحماية العملاء.

– شفافية اقل بشان كيفية تنفيذ المعاملات وحول من يتحمل المسؤوليات.

– مخاطر تعرض النظام المصرفي إلى تهديدات وتعرض البيانات الحساسة إلى الانتهاكات نتيجة استخدام إعداد اكبرمن الأطراف، مما يؤدي إلى زيادة التشابك والترابط ودخول أطراف العمليات الاحتيالية. (schindler, s.d., p. 02)

3. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1.3. مفهوم الشمول المالي ونشأته:

يمثل الشمول المالي أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح من خلال التطرق الى تطوره والتعاريف المختلفة له.

1.1.3. نشأة الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي عكس مصطلح الإقصاء المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، و في سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها، أو لأسباب عقائدية /ثقافية، وبين عدم القدرة على امتلاكها. (البشير، 2020، صفحة 474)

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007 و ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برنامج يعمل على تحقيق الشمول المالي المؤسسات العالمية مثل: المجموعة الاستشارية لمساعدة (آخرون، 2020، صفحة 145) الفقراء و مؤسسة التمويل الدولية

2.1.3 مفهوم الشمول المالي:

تعددت التعاريف المقدمة للشمول المالي والتي نذكر منها:

البنك الدولي: تعرف قاعدة بيانات الشمول المالي على أنه امتلاك حساب مشتركا، إما من مؤسسة مالية (2021) أو من خلال توفير الأموال عبر الهاتف المحمول.

تعريف التحالف الدولي: من أجل الشمول المالي يرى التحالف الدولي: أنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي، وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها

الاقتصادية والاجتماعية، التي تتفرد بها من جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث توصلت 15 دولة إلى وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

التعريف في دولة ماليزيا: الشمول المالي هو حق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع، مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض. والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية .

التعريف في البيرو: الشمول المالي هو الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع.

التعريف في دولة تركيا : الشمول المالي هو مفهوم واسع يشمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية (لفتة و سالم، 2019، صفحة 83)المالية للمستهلك.

تعريف صندوق النقد العربي : يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفارده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة .

(العربية، 2015، صفحة 3)

ومن هنا يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه:

الشمول المالي: هو قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة ومقياس استخدامها واستغلالها من جهة الطلب، وبالتالي هو توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تطوير العرض والطلب..

2.3. أهمية الشمول المالي وأهدافه:

إن تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، كما يلعب دوار أساسيا في تحقيق مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام.

1.2.3. أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي:

– الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدارسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالية من النظام الاقتصادي. (بن الساسي و بو الطبخ ، 2019-2020، صفحة 11)

– الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها الاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

– الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفارد ال مجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

– أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلاتها استخدامها المزيد من الخدمات المالية والالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثروة التكنولوجية في (خلاف و شارفي ، 2020، الصفحات 307-308). مجال الاتصال و الالكترونيات التي يهدها العالم خلال القرن الواحد و العشرون..

2.2.3. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات، المالية العالمية للتنسيق و العمل ضمن آليات مشتركة و موحدة، و تنامي المنافع المتأنية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية المساعدة الفقراء و البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي :

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي الاجتماعي.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.(Banque d'Algérie, 2019, pp. 01-02)

- نشر الوعي و التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية . (شنبي و بن لخضر ، 2018، الصفحات 108-109)

3.3. متطلبات تعزيز الشمول المالي:

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي تجسد في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، وعليه ولتبيان هذه الإجراءات تم التطرق في هذا المبحث إلى: ركائز وآليات تعزيز الشمول المالي والتحديات التي تعيق تحقيقه.

1.3.3. ركائز تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي :

دعم البنية التحتية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وي نبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية مختلف خدمات التامين أنواعها فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، غيرها.... .

– تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

– الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.

– توفير بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748)

الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول ة الزبون على معاملة عادل وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية أقل التكاليف وبجودة عالية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

.(معيوف و قدوري ، 2019، صفحة 12)

تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: وذلك لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات المشرفة في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيف العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد د استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقيام مادي نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف)1(.ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (المركزية، 2017)

2.3.3. سياسات توسيع الشمول المالي:

أوجدت المؤسسة الألمانية سياسات فعالة للشمول المالي وتشمل:

– الوكيل البنكي.

– الدفع عبر وسائل الاتصال المحمولة.

- تنويع مقدمي الخدمات البنكية.

- وإصلاح البنوك الحكومية.

- والحماية المالية للمستهلك.

- وسياسة الهوية المالية والتي تلعب دور رئيسيا في تمكي ن الاشتمال المالي وهي كالتالي:

الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات مكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء الشمول المالي التعاون بيمن البنوك و الوكلاء، أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز استخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير، لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية، بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك . (معيوف و قدوري ، 2019، صفحة 8)

الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول :ا نتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية، بالإضافة إلى التحويلات المالية اصبحت أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية .

تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية. استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية

. (عجور، 2017، صفحة 23)

إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزارعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية

. (شنبي و بن لخضر ، 2018، صفحة 111)

حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية ، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون لعملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن، الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.

سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حسا ب، بدأ صناع القرار فيفي معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي لدخل المنخفض. ونتيجة ذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل

. (شنبي و بن لخضر ، 2018، صفحة 12)

3.3.3. التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي:

اشار التقرير العربي الموحد لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، و تتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

(عجور، 2017، الصفحات 25-26)

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات بالقدر الذي يكفل فرصة زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الاخرة فلازال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية، التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل اهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والاقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز الائتماني صعيد الائتمان المقدم الأفراد أو الشركات.

– غياب تصنيف مالي قانوني ومحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول ،حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقلة، و قد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقدير قدرته على تعبئة المواد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

– بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

4. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

كان تعزيز نمو القطاع المالي الذي تمس الحاجة إليه هو السبب الأساسي لإدخال مفهوم التمويل الأصغر في البلدان التي كانت لا تزال في طور التطوير (Duncombe and Boateng 2009 ؛ Wry and Zhao 2018 ؛ Iqbal et al. 2019 ؛ Chavan and برجدار 2009). يرتبط الشمول المالي والتوسع الاقتصادي والتنمية ارتباطًا وثيقًا ببعضهما البعض (Mia et al. 2018). يذكر جاك وسوري أن ابتكارات (Jack and Suri 2014) في التكنولوجيا المالية قد توفر حلولًا أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر كفاءة من خلال خفض النفقات المرتبطة بالمعاملات (Black and Babin 2019). يساعد هذا أيضًا المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر على زيادة مبيعاتها من خلال تقليل التكاليف المرتبطة بحلول الدفع البديلة (Frost et al. 2019) أجرى(Aron 2018) تحليلًا تجريبيًا للأموال عبر الهاتف المحمول ووجد

دليلًا على دور الأموال عبر الهاتف المحمول في تعزيز تقاسم المخاطر. دراسات أخرى جديرة بالملاحظة ، مثل تلك التي أجراها Mbiti و 2013) Weil) و 2019) .Wieser et al) ، أوضح أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المالية يؤدي إلى تقليل استخدام الأساليب غير الرسمية للادخار وتكثيف عدد معاملات التحويلات. تدعم هذه النتائج نتائج جاك وسوري (2014). بحثت دراسات أخرى في هذا المجال في آثار رقمنة برامج الدعم الاجتماعي للفقراء (Ghosh 2020؛ Masino and Niño-Zarazúa 2018).

من المهم تحديد جميع الاحتمالات والصعوبات لكل من أصحاب المصلحة المختلفين (.Kim et al 2018). تراقب غالبية المؤسسات المالية الهندية الصناعة وتحاول اكتساب المعرفة من تجارب الآخرين (Rathod and Arelli 2013). مؤسسات التمويل الأصغر الهندية على وشك الانطلاق مرة أخرى من خلال تبني التغيير السريع والأموال المتنقلة ، بينما يبحث لاعبون جدد عن البدائل والشراكات المحتملة. العديد من أوجه القصور المؤسسية وغيرها من القضايا تساهم في النقص الكبير في الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الفقيرة في الهند. نتيجة لذلك ، لا يمكن للاقتصاد أن ينمو إلى أقصى إمكاناته لأن الناس لا يستفيدون بالكامل من فرصهم الاقتصادية (سينغ وآخرون 2013). كنتيجة مباشرة لذلك ، تم إطلاق برامج التمويل الأصغر في الدول الصناعية ، مثل الهند ، من أجل تقديم المساعدة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الفقيرة ، مثل أحياء المدينة الداخلية (Singh and Singh 2012). منذ ذلك الوقت ، لم يتم تلبية غالبية احتياجات الفقراء فيما يتعلق بالخدمات المالية (Singh and Singh 2012) ، مما أدى إلى طفرة في عملية الشمول المالي في المنطقة المتخلفة في الهند (Singh and Singh 2012) . يقدم الجدول التالي نظرة عامة على التركيبات والعناصر والمتغيرات الرئيسية التي تم استخدامها لدراسة الدوافع المهمة للشمول المالي. حددت الأدبيات السابقة العلاقات بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية الأخرى مثل مؤشر التنمية البشرية وفجوة الدخل ، ونصيب الفرد من الدخل. قارنت الدراسة الأولية التي أجراها (Sarma, 2008) الإدخالات المالية مع دليل التنمية البشرية باستخدام قيمة مؤشر الشمول المالي لـ 54 دولة، وأظهرت علاقات مهمة في البلدان ذات المستويات العالية من التنمية البشرية. كما تم الاعتراف بالشمول المالي عالميًا كمؤشر مهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. تم الإبلاغ عن هذا في العديد من الدراسات مثل (Kim, 2018)، والذي أظهر أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في 55 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. اكتشف (King & Levine, 1993) أن الوصول المالي يزيد من النمو الاقتصادي، في حين أن طريقة الإطار الهيكلي بواسطة (Dabla-Norris & al, 2015) et. أظهر (2015) أن الشمول المالي يقود نمو الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الوصول إلى الائتمان، وعمق الائتمان، وكذلك كفاءة الوساطة الائتمانية بين الشركات ، في ستة بلدان ، تمت دراستها (ماليزيا، كينيا، أوغندا، الفلبين، موزمبيق، ومصر).

دراسة (Kendall & al, 2010) بتقييم دور الوصول المالي في النمو الاقتصادي مع البيانات من المستوى دون الوطني الهندي والتي تثبت التأثير الإيجابي للوصول إلى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية على النمو الاقتصادي في الهند. وجد (Mihasonirina & Kangni, 2011) أيضًا أهمية الشمول المالي وتكنولوجيا الاتصال تجاه النمو الاقتصادي.(Martinez, 2011) بأن الوصول إلى التمويل هو أداة سياسية مهمة تستخدمها الحكومات وصناع السياسات لتحفيز النمو الاقتصادي. بجعل التمويل متاحًا وبأسعار معقولة لجميع الوكلاء الاقتصاديين ، فإنه سيؤثر على نمو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها زيادة الإنتاج. دراسة (Rosmah & al, 2020) والتي تناولت تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة والنامية (63 دولة) لعامي 2014 و2017. ويتم حساب مستوى الشمول المالي لكل دولة باستخدام بنية جديدة لمؤشر الشمول المالي. يتم لاحقًا تقدير دور الشمولية المالية في النمو الاقتصادي باستخدام تقنية انحدار عتبة المقطع العرضي. كشفت النتائج الرئيسية عن وجود تأثير عتبة للترابط بين الشمول المالي والنمو ، مما يعني أن الشمول المالي يُظهر علاقة إيجابية غير رتيبة مع النمو الاقتصادي. يكون التأثير الإيجابي أكثر وضوحًا عند المستوى المرتفع منه في المستوى المنخفض لمؤشر الشمول المالي. يجب أن تحفز هذه النتائج الجديدة صانعي السياسات والقطاع المصرفي في كل بلد على بذل جهود أكبر في رفع مستوى الشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام

كما قام (Ratnawati, 2020) بتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 10 دول نامية في آسيا وهي" أفغانستان وبنغلاديش وبروناي دار السلام والهند وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفلبين وسنغافورة وتايلاند"، تم اختيارها على أساس مؤشر الشمول المالي الذي نشره النقد الدولي. صندوق خلال الفترة 2009-2018 توصلت الدراسة إلى أن جميع أبعاد الاستقرار المالي في وقت واحد لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي. من ناحية أخرى ، لم يكن التأثير الجزئي لبعد الشمول المالي على النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر ، وعدم المساواة في الدخل ، والاستقرار المالي في عشرة بلدان في آسيا هو الأمثل. يجب تفسير النتائج المشتقة من هذه الدراسة ومراعاتها من قبل حكومات كل بلد

عند وضع استراتيجيات لزيادة الشمول المالي ، بحيث يمكن تحقيق سياسة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية الناس.

حتى يتمكن الأفراد الأكبر سنًا من الاستفادة من التكنولوجيا المالية، يجب على المؤسسات المالية أو شركات التكنولوجيا المالية تصميم وبناء المزيد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية سهلة الاستخدام. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات في الدول النامية، حيث يُعتقد أن الأفراد أقل وعيًا ماليًا، يجب أن تركز على سلامة العملاء (Nguyen 2022). من خلال تحليل البيانات من 534 مؤسسة من 24 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، فحص هذا البحث ما إذا كانت زيادة الشمول المالي القائم على التكنولوجيا المالية (FFI) تؤدي إلى زيادة المخاطرة من قبل البنوك. تظهر النتائج أن سلوكيات المخاطرة للبنوك تخضع إلى حد كبير لرقابة المؤسسات المالية الأجنبية. في فترة ما بعد الثورة الصناعية 4.0، أصبحت العلاقة أكثر قوة (Banna et al. 2021). تسلط الدراسة الضوء على مدى أهمية فهم تقنية blockchain كنظام بيئي حيث تعتمد إمكاناتها على قبول الشبكة وتوسيعها لصالح المجتمع بأسره. قد نحصل على آفاق تجارية جديدة من خلال فهم أفضل للإمكانيات التجارية للتكنولوجيا وتأثيراتها بفضل هذه الدراسة. نظرًا لأنه يمكّننا من فهم كل عضو من أعضاء النظام البيئي، فإنه يعمل أيضًا كخريطة طريق للدراسات المستقبلية. المستخدمون النهائيون والأفراد والشركات الخاصة والحكومات على مستويات مختلفة من النظام البيئي، ويلعبون دورًا حاسمًا من خلال تحديد احتياجاتهم لحل مشكلة معينة، وإنشاء سوق ، والمشاركة في تطوير التكنولوجيا من خلال تحالفات blockchain (دانج ونجوين 2021).من وجهة نظر الممارس ، التمويل الرقمي هو خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق. وبالمثل ، يحدد تقرير McKinsey التمويل الرقمي على أنه "خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات" (انظر Manyika، Lund، Singer، White، & Berry، 2016، p.4). وفقًا لـ Gomber و Koch و 2017) Siering) ، يشمل التمويل الرقمي حجمًا كبيرًا من المنتجات المالية الجديدة ، والأعمال المالية ، والبرامج المتعلقة بالتمويل ، والأشكال الجديدة للتواصل مع العملاء والتفاعل معهم – التي تقدمها شركات FinTech ومزودو الخدمات المالية المبتكرون. على الرغم من عدم وجود تعريف موحد للتمويل الرقمي ، إلا أن هناك بعض الإجماع على أن التمويل الرقمي يشمل جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا و / أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت (عبر الإنترنت) دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو دون التعامل

المباشر مع مزود الخدمة المالية. في أوروبا ، برز الإنترنت كقناة توزيع معترف بها على نطاق واسع للصناعة المصرفية ، وتكتشف جميع البنوك التقليدية بالإضافة إلى اللاعبين الجدد فعاليتها مقارنة بالقنوات الأخرى (Barbesino و Camerani و Gaudino، 513200).

5.خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية للتكنولوجيا المالية والشمول المالي حيث قمنا بأخذ تعاريف مختلفة حول المتغيرين موضوع الدراسة.

فالتكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، أما الشمول المالي فهو العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية

وبعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر

1. تمهيد:

بعد تطرقنا للجانب النظري إلى مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية و الشمول المالي، سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في الجزائر و كذلك في الوطن العربي و آليات تعزيزه.

لهذا ارتأينا في هذا الفصل إلى تبيان واقع تعزيز الشمول المالي في العالم العربي، ليتم تقييم الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه.

2. واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه:

تتمركز الجزائر وفقا لمؤشرات الشمول المالي المجموعة الثانية عالميا ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، ولمعرفة الوضع الحالي وسنحاول التكلم على واقع الشمول المالي في الجزائر في هذا المبحث ولأهم الإجراءات التي تبنها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي، وكذا دارسة المؤشرات الجزئية وأهم التحديات التي تواجهه في الجزائر.

1.2.أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي:

من أهم الإجراءات التي تبناها البنك الجزائر هي كالتالي : (غزاري، 2012، صفحة 79)

بناء على تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020 تحت شعار" **نحو بناء تعليم تعزيز الشمول المالي**"، سيمثل الانتقال لمرحلة جديدة لبنك الجزائر، الذي يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات وهي كالتالي:

- تعليم وتحسين فئة الشباب خاصة، بمبادئ وأصول الثقافية المالية حسب المعايير الدولية المعتمدة، لتحقيق بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب.

- وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجية خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض أشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية.

- تركز البنك خلال لقاءاته على مسألة الشمول كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، كأداة فعالة التنمية الاقتصادية.

- تسجيل الشمول المالي كأولوية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية.

- توسيع الخدمات إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منيا انعداما من الخدمات المالية، وفي نفس السياق يستحسنها.

- تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صرف آلي، وتزويد التجارة بأجهزة الدفع الإلكترونية. .الخ)، وهذا من تحفيز للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جية ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطوارت التكنولوجية.

2.2. تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع لنسبة الاقصاء المالي والذي قدر بنك الجزائري سنة 2017 ب 6475 مليار دينار جزائري، أما ما يعادل 33 من الكتلة النقدية، حيث دق البنك الجزائري ناقوس الخطر و ضرورة تجميد كل الإمكانيات الامتصاص هذه الأموال و استثمارها، بدل اللجوء للاستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي، و من أجل التفصيل أكثر يمكننا التوضيح في الجداول التالية :

1.2.2.مؤشرات ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال سنتي (2014 – 2017).

الجدول رقم (3–1):ملكية الحسابات في مؤسسات بالنسبة من البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة (2014–2017)

	المجموع		الاناث		الذكور	
السنوات	2014	2017	2014	2017	2014	2017
النسبة	%50.5	%42.4	%40.3	%29.3	%60.9	%40.3

المصدر:قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي (Global Findex Data base

(2014- يتضح من خلال الجدول أعلاه ، تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنتي سجمت 2017)، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 50.5 %، وسرعان ما تراجعت في سنة 2017 الى 42.4% ، وهذا راجع إلى وجود خمل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ وجود زيادة نسبة ممن يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية رسمية من الذكور ، على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40.3%للذكور مقابل 29.3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي هناك فجوة واسعة بين الاناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع عمى الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الاموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

2.2.2.مؤشرات الاقتراض البالغين (فوق 15 سنة) اقتراض من المصاريف التجارية أو المؤسسات المالية:

يعد مؤشر القرض ذا أهمية لقياس الشمول لمالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح للاستفادة من المنتجات المالية، ويوضح الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (3-2):نسبة الافراد البالغين (15سنة فما فوق) الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2014_2017)

السنة	2014	2017
النسبة	**2%**	5%

المصدر:The little data book on financial inclusion World bank group.2012.2015.2018

يتضح لنا من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه () أن نسبة الاقتراض للبالغين (أكثر من 15 سنة) الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث نلاحظ ارتفاع طفيف من 2% في سنة 2014 الى 5% في سنة 2017، وهذا راجع إلى نقص تبني استراتيجية الشمول المالي في الجزائر وكذلك وضع شروط تعجيزية للحصول على قروض.

1.2.2.2.مؤشرات الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين

يقيس هذا المؤشر مدى قيام البالغين (15 سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، و فيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول (3-3): نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2017)

السنة	2014	2017
النسبة	**14%**	11%

المصدر: The little data book on financial inclusion World bank group.2012.2015.2018

يتضح لنا من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه ان نسبة الادخار من المصارف التجارية

أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكثر من 15 سنة) في الجزائر انخفاضا، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 14% التي تعود بانخفاض بنسبة 11% في سنة 2017، و هذا راجع الى غدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر و عدم وجود ثقة بين العملاء و البنك ....

2.2.2.2.مؤشرات استخدام الفروع البنكية و المصرف الآلي للأفراد البالغين (15سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2019)

الجدول رقم (3-4): نسبة استخدامات الفروع البنكية والمصرف الالي للأفراد البالغين (15سنة فما فوق) خلال الفترة (2014-2019)

السنة المؤشر	2014	2017	2018	2019
مؤشرات الفروع البنكية لكل 100ألف بالغ	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2
مؤشرات استخدام الصراف الالي لكل 100ألف بالغ	_	%9.34	%9.54	%9.64

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي :(Global Findex Data base)

يتضح لنا من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه بالنسبة لمؤشرات الفروع البنكية في الجزائر أن هناك استقرار في النسبة، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدارسة، أي أن هناك ضعف في انتشار الخدمات المصرفية، أي أن البنوك لازالت تعتمد عمى النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

ونلاحظ بالنسبة لمؤشرات استخدام الصراف الآلي في الجزائر، أن معدل انتشاره ضعيفة جدا، بالرغم من تحسن الملحوظ خلال السنوات، حيث ارتفع من 9.34% في سنة 2017 الى 9.64% في سنة 2019، وهذا يوضح غياب مفهوم للشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

3.2.تحديات وحلول تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

1.3.2.تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

يهتم هذا الجزء بحصر مجموعة من التحديات التي تواجه مسار الشمول المالي في الجزائر، حيث لايزال الطريق طويلا لتحقيق المستوي المرغوب، وفيما يلي يوضح العقبات التي تحول دون نشر الشمول المالي في الجزائر. (قاسمي، 2022، صفحة 56)

– إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة المؤسسات عمى قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.

– ارتفاع في فاتورة الواردات، يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية.

– تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار، وانخفاض مداخيل الصادرات.

– انخفاض معدلات النمو لمستويات غير كافية لامتصاص البطالة، وعدم التمكن من تنفيذ البرامج المسطرة، ومواجهة المشاريع الجزائرية لصعوبة نتيجة ذلك.

ومن جية أخرى اشار التقرير الاقتصادي الموحد إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للجزائر، والتي تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات في: (Banque d'Algérie, 2019)

- **ضعف البنية المالية التحتية:** نقصد بها ضعف المكونات الأساسية لها، والمتمثلة في:
- **عدم ملائمة البيئة التشريعية:**

– أن البيئة التشريعية في تنظيم النشاط المصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية، ففي الدول المتطورة توضع القوانين مسبقا أي قبل حدوث ما أعدت لأجله.

– عدم وجود قوانين تؤطر الصيرفة الإسلامية بالرغم من وجود مصرفين ينشطان في هذا المجال منذ أكثر من عقد من الزمن، فلا توجد قوانين تسمح أو تمنع ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

– التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لإنجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

- **ضعف الشبكة المصرفية:**

في سنة 2014 جاء قانون المالية ليعيد إلى بنك الجزائر مهمة جديدة تتمثل بالتحديد في ترقية وتنظيم الشمول المالي بالتركيز على تطوير بعد الانتشار المصرفي على المستوي الوطني، وهو ما يسمح بفتح وكالات بنكية جديدة، ومنح الاعتمادات لفتح بنوك خاصة ومكاتب تمثيل، لتعزيز القطاع المصرفي الجزائري مع نهاية 2017 ب (20 وكالة جديدة)، حيث ارتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من (1558وكالة) في سنة 2015 الى (1588وكالة جديدة)في سنة 2016، اما في سنة 2017 فقد تعززت الشبكة المصرفية باعتماد (27وكالة جديدة)، ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات البنكية و المالية (1604وكالة)، لكن هذا النمو المتزايد في عدد المصارف لا يعني بالضرورة تحسن مستوى التغطية المصرفية، حيث في سنة 2017 يعادل وكالة واحد لكل 2609 نسمة (مقابل 259000 في 2016 و 25660 في 2015)، و هي منخفضة اذا ما قورنت بالمعدل العالمي (وكالة لمل 3000 نسمة)، أو معدل التغطية الخاص بالجزائر (وكالة لكل 5000 نسمة مكعب).

- **ضعف وسائل الدفع وأنظمة التسوية:**

توفر المصاريف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البين البنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من زبائن (رجال الاعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استهداميا في الجزائر ضيقة.

لكن للأسف الواقع الصرفي والمالي يشيد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط لو، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

- **قواعد البيانات:**

إن مكاتب الاستغلال الائتماني، التي كان معمول بها سابقا، لم تعد تؤدي دورها، بالإضافة الى انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصاريف والمؤسسات المالية.

- **العنصر البشري:**

من خلال ذلك:

– ضعف مهارات اعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما ادي الى تفشي عمليات الاختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها.

– عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الامر الذي أضعف الثقة في العلاقة بنك والزبون.

– تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين.

- **اليات معالجة ملفات القروض:**

يشتكي الأفراد المؤسسات من ثقل إجراءات طلب القروض، خاصة ما يتعلق بفترة دارسة ملفات القروض، والرط تعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية، كارتفاع المساهمة الشخصية إلى حدود 70% من قيمة المشروع، أضف الى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل صعف المبلغ المقترض، ما يؤدي الى عزوف الشباب عنها.

- **ضعف الحماية المالية للزبون:**

وذلك من خلال:

– أن النظام المتعلق بضمان الودائع المصرفية، يسمح بتعويض الزبون، في حالة إفلاس بنك أو توقفه عن النشاط في حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الادخار، وفي اطار سياسة الشمول المالي وبعث الثقة من جديد في العلاقة (بنك – زبون) ثم رفع هذه القيمة لكنيا نتبقى غير كافية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض معدلات الفائدة على الودائع الادخارية.

– الاخلال بأهم قاعدة في النشاط المصرفي، وهي مبدأ السر المهني، الذي تشدد عليه كل البنوك المركزية في العالم، لحماية بيانات الزبائن المالية.

- **الخدمات التقليدية:**

هيمنة القطاع المصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبيق نفس معدلات الفائدة، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها المصارف الخاصة عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلال ماليا.

- **ضعف الثقافة المالية:**

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتباد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، و اعتمادهم على مختلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة الاكتناز، وهي الظاهرة المتجذرة في الاقتصاد الجزائري، وبعض الدول الأخرى على عكس دول الخليج، التي تعرف مستويات عليا من الشمول المالي تترجمها نسبة تثقيف مالي مرتفعة.

2.3.2.الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر:

من أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي: (d'Algérie, 2014, p. 03)

- **دعم البنية التحتية:**

وتعد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة لتحقيق الشمول المالي، حيث يشترط احترام الولايات لتحقيق النمو الاقتصادي، ونتطرق إلى مكونات البيئة التحتية المالية فيما يلي:

- **توفير بيئة تشريعية ملائمة:**

وذلك من خلال:

– التقليل من المبالغ في تطبيق الإجراءات.

– التوقف عن اشتراط اي وثيقة ثبوتية في حالات الايداع، حتى يتم إدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي.

– إصدار تعميمات ومذكرات عمل جديدة (دعم الشمول المالي، تشريح آليات وخطوات إنجاحه، وتنظيم الأولوية مع الصرامة في التنفيذ، تكثيف الرقابة للتأكيد من سلامة سير العملية).

- **زيادة معدل الكثافة المصرفية:**

وذلك من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية الناشطة، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعني بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك يهدف الوصول الى مستوي معدل الكثافة المصرفية ا

- **تحدث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:**

المقصود بها تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، وهذا من خلال:

- تعميم الموزعات الألية للنقود (DAB)عبر كامل الوكالات المصرفية.
- تطوير شبكة الأنترنت.
- تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية (TPE).
- توفير خدمات الهاتف المصرفي، وغير ذلك من وسائل الرقمية التي تسير تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

- **تنمية العنصر البشري:**

وذلك من خلال:

- التكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف إطارات عليا (محمية و أجنبية)؛

-اشتراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصيصات التي تعني بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي للدول.

- رد الاعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والاقصاء الذي يؤدي في بعض الاحيان إلى أداء سلبي دافعة الانتقام، إن لم يؤدي الى الاختلاس.

- **تحسين آليات معالجة ملفات القروض:**

وذلك من خلال:

– تمكين تحقيق الاستراتيجية المعالجة الالكترونية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعو المعلوماتي تطبيق (APPLICATION) أو برامج آلي (LOGICIEL) خاص بكل نوع من أنواع القروض.

– تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقة الهوية البيو مترية، المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري من الملف.

– مراجعة الفترة القانونية لدارسة الملف، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار، من خلال تسقيفها على مستوي كل المصارف.

- **توفير حماية مالية أفضل للزبون:**

وذلك من خلال:

– الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن.

– وضع معدلات فائدة حقيقية موجبة، تعوضه عن التدهور في قيمة العملة.

– إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس الصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع.

– إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن.

– توفير آليات للتعامل مع شكاوى ال زبائن.

– توعية وتثقيف العملاء خاصة بالفئات المهمشة، ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالية لفيم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- **تنويع المنتجات المالية و تطويرها:**

وذلك من خلال:

– تعميم الصيرفة الالكترونية في كل البنوك وبكل وسائليا لتوفير خدمات امام الزبائن. – تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة عمى العملاء.

– الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجية لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلة.

– مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء ،وكذا التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات.

في سياق تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين في هذا إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية ولاتفاقية حساب الودائع ولأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية.

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي، نوجزها فيما يلي:

1-مكافحة تبييض الأموال:

يسمح تحسين الاطار القانوني التنظيمي في هذا المجال بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

2-مجال الشمول المالي:

تعزز النظام المصرفي في عام 2016 بعشرين (20)وكالة جديدة، و (35) وكالة في عام 2017،وهذا ولا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقي الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة الى تحفيز كبير شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بنسبة(14.92 %و 10.13%) خلال سنة 2015 و 2016 على التوالي، ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13 %في عام 2015في عام 15.36 %خلال سنة 2016 و للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر متمثل أساسا القروض الرهنية.

3.واقع الشمول المالي في العالم العربي:

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في الدول العربية، ، والتي تعد المنطقة الوحيدة التي تشهد ارتفاعا في مستوى الفقر و الذي اعتبر ضرورة حتمية لتوسيع الشمول المالي وقبل أن نتطرق لواقع الشمول المالي في البلدان العربية نتكلم عن واقع الشمول المالي ، الشمول المالي على مستوى بلدان العالم. سجلت مؤشرات الشمول المالي في العالم تحسن خلال الفترة 2011 -2017، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، من 51 % سنة 2011 الى 69 % سنة 2017، و هذا ما يدل على اهتمام الحكومة و توسيع الشمول المالي.

1.3.تطور الشمول المالي في العالم العربي:

سنتطرق في هذا العنصر إلى واقع مستويات الشمول المالي بين الدول العربية، وذلك بالتركيز على أهم مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك الدولي، للإبراز **مدى** اهتمام هذه الدول على تطوير درجة عمق قطاعاتها المصرفية من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية على كامل فئات المجتمع.

1.1.3.نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية للبالغين (أكبر من 15 سنة):

يشير مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية، إلى مدى قدرة هذه الأخيرة إلى تشجيع الأفراد على الادخار يبين الجدول التالي نسبة الأفراد البالغين أكبر من 15 سنة الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية لسنوات 2014-2017

الجدول رقم (3-5):نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في البنوك و المؤسسات المالية الرسمية خلال سنتي 2014-2017

التصنيف	الدول	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفع	الامارات العربية المتحدة	83.2%	**87.4%**
	البحرين	81.9%	**82.9%**
	الكويت	72.9%	**79.8%**
	السعودية	69.4%	**71.7%**
دول ذات مستويات شمول مالي متوسطة	الجزائر	50.5%	**42.5%**
	لبنان	46.9%	**44.8%**
	المغرب	/	**28.6%**
	تونس	27.3%	**37%**
	ليبيا	/	**65.7%**
	الأردن	24.6%	**42.1%**
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	موريتانيا	20.4%	**19.0%**
	مصر	13.7%	**32.1%**
	العراق	11.0%	**20.3%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع التالية:

The World Bank.The Global Findex Database.

على الرغم من الارتفاع الملحوظ في ملكية الحسابات في الدول العربية خلال السنوات 2014-2017 ، إلا أنه نجد تباين كبير في الفروقات بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، في عام 2017، ففي 2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ، فالإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت على التوالي:(87.4 % ، 82.9 % ، 79.8 %)، أما السعودية بلغت نسبة 71.7 %، في حين لا يتجاوز الرقم 25 % اي كل من موريتانيا والعراق، ونجد الجزائر احتلت مرتبة 25 %، متوسطة بالمقارنة بمثيلاتها من الدول العربية، حيث بلغت سنة 2017 42.5% 50.3 % سنة 2014 ، بحيث انخفضت وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، فمصر التي شهدت ارتفاعا في ملكية الحسابات من 13.7 % سنة 2014 إلى 32.1% في سنة 2017، أما العراق ، فبلغت نسبة الشمول المالي بها 11.0 سنة 2014 لترتفع إلى 20.3 %سنة ا2017، و تعود أسباب تنامي الشركات الدفع الالكتروني بها.

تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

– المجموعة الأولى: دول ذات مستويات شمول مرتفعة: تضم كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية، أين سجلت مستويات مرتفعة في الشمول المالي، وهذا بفضل تطور البنية التحتية وانتشار الخدمات المالية والهواتف الذكية والانترنت.

– المجموعة الثانية: دول ذات مستويات شمول مالي متوسط: تشمل كل من: الجزائر، لبنان، المغرب، تونس، ليبيا، الأردن، والتي تتراوح بين 28 % و 68 %.

– المجموعة الثالثة: تضم كل من مصر، موريتانيا والعراق، وهي دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة أقل من 32 % مما يعكس مستوى الاستبعاد المالي ، ومحدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.

1.1.1.3.مؤشر الوصول إلى حسابات المالية إلى الحسابات الرسمية بالنسة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق):

يبين الجدول التالي نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية، و قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (3-6) : نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017.

السنوات / الدول	2014	2017
الامارات العربية المتحدة	77%	**83%**
البحرين	75%	**80%**
الجزائر	22%	**20%**
مصر	10%	**25%**
الأردن	19%	**31%**
الكويت	70%	**78%**
لبنان	33%	**35%**
العراق	4%	**6%**
السعودية	64%	**67%**
تونس	19%	**23%**
المغرب	/	**6%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي:

The Globbal Findex Database.

الشكل(3-2):نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية للدول العربية خلال سنتي 2014-2017.

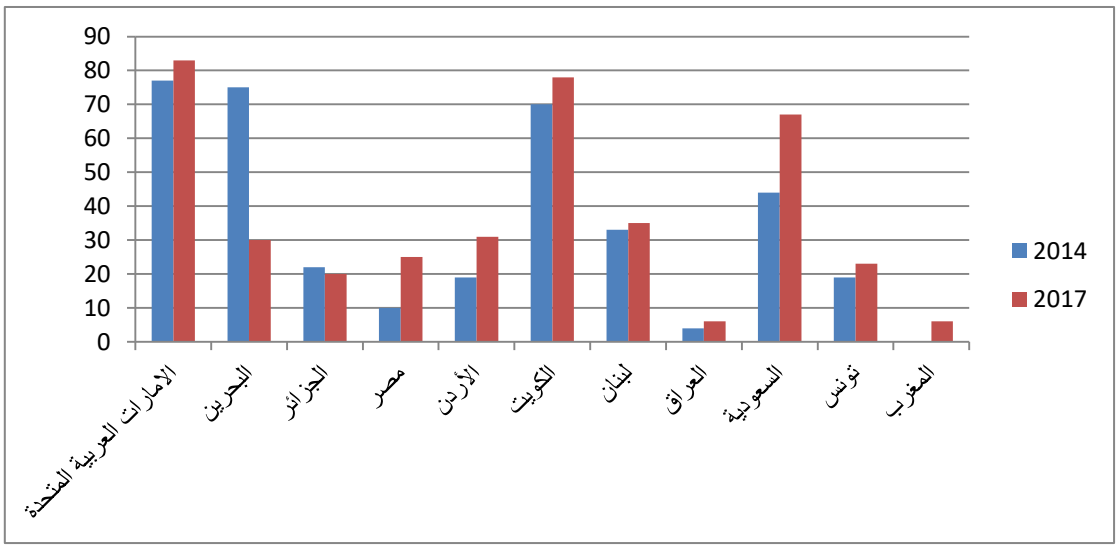

(من خلال كل من الجدول رقم (3-6) و الشكل رقم (3-1) ، يتبين لنا أن نسبة مؤشر الوصول إلى الحسابات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) في سنة 2014 بلغت 77 % بالإمارات العربية، أما77 % في سنة 2017 ارتفعت إلى 83 % ،تليها البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 80 % في سنة 2017، بعد أن كانت في 75 % ، بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة بنسبة 78 % في سنة 2017، بعدما سجلت 70 % في سنة 2014، وهنا يلاحظ تذبذب في هذا المؤشر خلال السنتين بالنسبة للكويت، ثم تليها السعودية حيث سجلت 67 % في سنة 2014، أما بالنسبة لسنة 2017 قد بلغت 69 %، وتليها لبنان في المرتبة الخامسة حيث كانت في ارتفاع مستمر من 2014 – 2017 على التوالي 33 %، 35% أما بخصوص الدول العربي الأخرى الدول العربي الأخرى (الأردن، مصر، تونس، الجزائر ، العراق ، المغرب) فقد حققت نسب متأخرة مقارنة مع دول الخليج، فمن حلال الجدول نلاحظ أنها سجلت نسب ضعيفة في سنة 2017 فالجزائر حققت ما يعادل 20 %، أما بخصوص مصر، تونس ، العراق و المغرب سجلت 25 % ،23%، 6 %، 6 % على التوالي، و هذا ما استدعى حرصها على تقديم خدمات مصرفية و المالية و استخدام أحدث التقنيات المتطورة بالنظر لما تقدمه الدول الخليجية.

2.1.1.3.مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة):

يمثل الجدول مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) لسنتي 2014- 2017.

الجدول رقم (3-7): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين في الدول العربية خلال سنتي 2014_2017.

السنوات	2014	2017
الامارات العربية المتحدة	%32	%29
البحرين	%35	%31
الجزائر	%14	%11
الأردن	%4	%10
الكويت	%26	27%
مصر	%4	%6

العراق	%4	%2
السعودية	%16	%14

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي:

The Global Findex Database

الشكل(3-3):مؤشرالادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة):

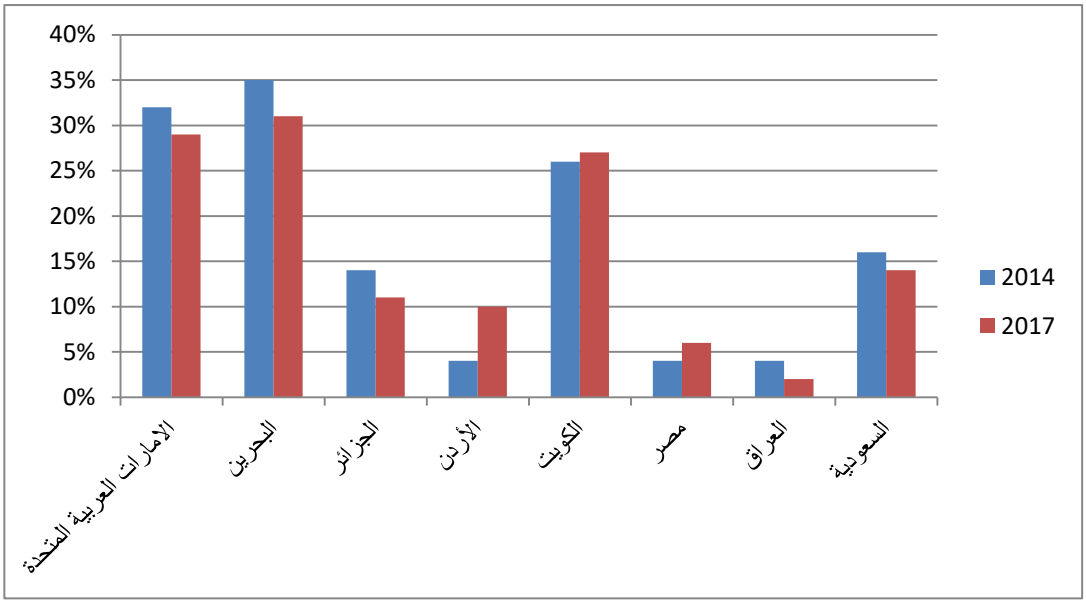

يبين الجدول رقم (3-7) و الشكل رقم (3-2) مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة) خلال سنتي 2014-2017 في بعض الدول العربية ،فبالنسبة لسنة 2017 احتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة 31 %، ثم تليها الامارات العربية بنسبة 29% سنة 2017 ، بعد أن كانت في سنة 2014 32 %، ثم الكويت بنسبة 27% سنة 2017 / حيث كانت سنة 2014 ، 26 %، ثم الدول العربية الأخرى (السعودية، الجزائر، الأردن، مصر والعراق) من نفس سنة 2017 على الترتيب. 14%، 11%، 10%، 6%، 2%.

3.1.1.3.مؤشر الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15 سنة):

يعد الاقتراض مؤشرا هاما على مستوى الشمول المالي، ويعبر عن مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية التي تنعكس إيجابا على تحقيق النمو الاقتصادي يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين (اكبر من 15 سنة) من المؤسسات المالية الرسمية في بعض البلدان العربية.

الجدول رقم (3–8): نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017

السنوات / الدول	2014	2017
الجزائر	%2	%5
البحرين	%21	17%
الامارات العربية المتحدة	%15	19%
الأردن	%14	17%
الكويت	%14	16%
العراق	%3	%17
السعودية	%12	%11
مصر	6%	%6
لبنان	%16	%17
تونس	%8	9%

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي :

The Global Findex Database

الشكل(3-4):مؤشر الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (أكبر من 15سنة)

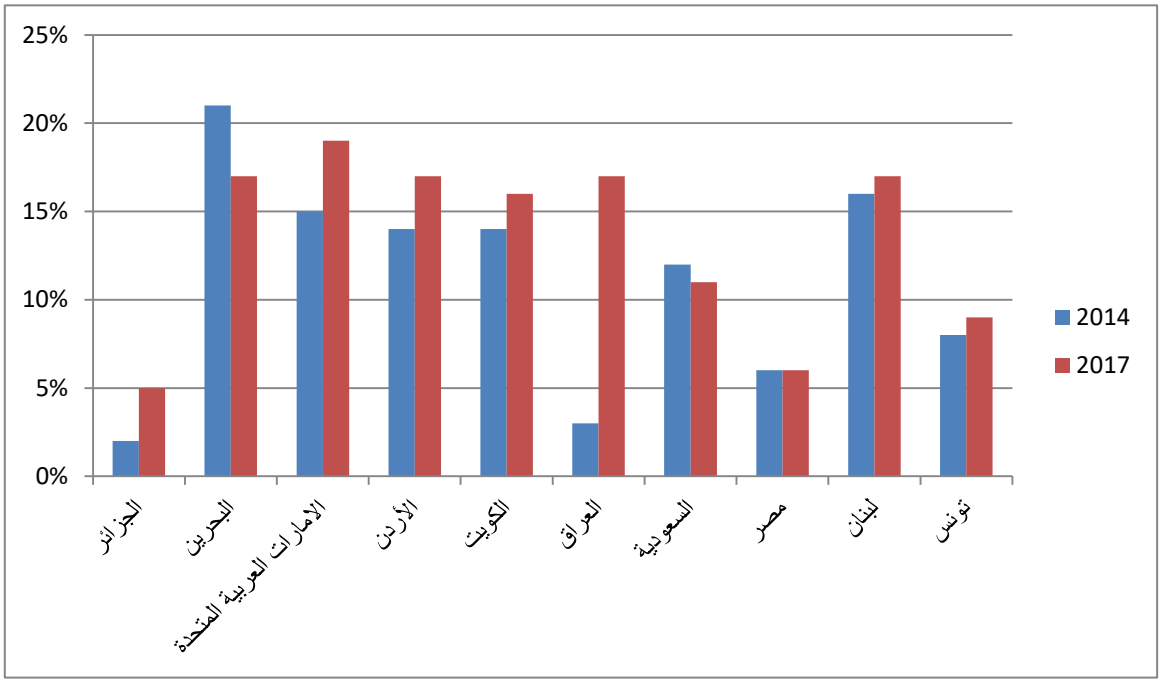

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر الشمول العالمي

(نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8)والشكل رقم (3-3) نسبة الاقتراض للبالغين مما تزيد أعمارهم عن 15سنة،حيث ارتفعت بشكل طفيف في عام 2017 مقارنة ما كانت عليه في سنة 2014،حيث تمركزت الامارات العربية في المركز الأول بنسبة 19 % في سنة 2017،بعدما كانت 15%في 2014 ،وتصنف :البحرين، لبنان ،الأردن ،من نفس السنة 17% في سنة 2017،ثم الكويت التي سجلت 16% في سنة2017، بعدما كانت 14%في سنة 2014 حيث سجلت الجزائر نسبة ضئيلة جدا بنسبة 5 % سنة 2017 بعدما كانت 2% في سنة 2014 مما استدعي ضرورة حتمية لتوسيع الاشتمال المالي فيها.

2.1.3.نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك والمؤسسات المالية حسب الأسباب في الدول العربية خلال سنة 2017:

الجدول رقم (3-9): نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات في البنوك حسب الأسباب في الدول العربية **خلال سنة** 2017:

الدول	بعد المؤسسات المالية	ارتفاع تكاليف الخدمات	عدم الثقة في المؤسسات المالية
الامارات	3%	4%	**9%**
الأردن	3%	22%	**10%**
العراق	24%	42%	**24%**
الجزائر	4%	5%	**9%**
لبنان	0.5%	11%	**7%**
فلسطين	2%	10%	**6%**
ليبيا	6%	16%	**13%**
مصر	5%	13%	**4%**
موريتانيا	13%	20%	**8%**
السعودية	4%	9%	**3%**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة البيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

The Global Findex Database

من خلال موقع مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي هناك عدة أسباب لعدم امتلاك الأفراد حسابات في البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية والمتمثلة في :بعد المؤسسات المالية ،ارتفاع تكاليف الخدمات وعدم الثقة في المؤسسات المالية ،حيث يوجد اختلاف في بعض الدول العربية من ناحية هذه الأسباب، نلاحظ ان الدول العربية تعاني من انخفاض نسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية، ففي العراق بلغت النسبة 24% بالنسبة لبعد المؤسسات المالية كأعلى نسبة بين الدول العربية، أما الامارات و الأردن حققا أدنى نسبة 3 % اما بالنسبة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية في مؤسسات رسمية بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات ،فالعراق

حققت أعلى نسبة 42 %وتليها الأردن ،وأيضا حققت العراق أعلى نسبة لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية بسبب عدم الثقة في المؤسسات المالية ب 24 %.

2.3.معوقات توسع وانتشار الشمول المالي وآليات تعزيزه في العالم العربي:

تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة على تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، وفيما يلي توضيح العقبات والمعوقات التي تحول دون نشر الشمول المالي في العالم العربي وآليات تحريره.

1.2.3.معوقات توسع انتشار الشمول المالي:

يواجه مسار تعزيز الشمول المالي عدة تحديات وعراقيل تتمثل أهمها فيما يلي :

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئ للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد للمؤسسات التمويل المتناهي الصغر في الدول العربية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشراقي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة إشرافية مشكلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقيد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

2.2.3.آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي:

تعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية في العالم العربي أصبح مطلبا ضروريا من أجل دعم مسار التنمية والتقليل من الفقر في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، حيث تتعدد آليات تعزيز الشمول المالي والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1-دعم البنية التحتية المالية: تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها.

- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية.

-توفير قواعد بيانات شاملة خاصة البيانات الائتمانية لأفارد ومؤسسات المصغرة.

2-تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية: تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب مما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تطوير وتحسين تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذا عبر الهاتف المحمول، وكذلك لتسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أعلى.

3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والمصغرة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء

4-نشر الثقافة المالية: إن نشر الثقافة المالية يتطلب تضافر جهود أصحاب المصلحة من المستهلكين، المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، وذلك من خلال الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين ويتعين على الجهات الرقابية توفير الإشراف

والرقابة لضمان تلبية احتياجا ت المستهلكين والمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظام القائم، وذلك من خلال تحليل شكاوى المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم، وممارسات السوق من خلال اكتشاف الممارسات والعوامل التي تضعف من ثقة المستهلك في السوق عند تقديم الخدمات المالية، كما يجب تثقيف وذلك من خلال تحليل شكاوى المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم، وممارسات السوق من خلال اكتشاف الممارسات والعوامل التي تضعف من ثقة المستهلك في السوق عند تقديم الخدمات المالية، كما يجب تثقيف العملاء الجدد مع مراعاة قلة خبرتهم في استخدامات الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وذلك من خلال برامج تستهدف نوعية العملاء.

4-دراسة قياسية لأثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر:4

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر التكنولوجية المالية على الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، البيانات مستمدة من قاعدة بيانات مسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات المؤشر العالمي على التوالي والبنك الدولي.كما أن المتغير التابع المستخدم في هذه الدراسة هو الشمول المالي ، أما المتغيرات المستقلة فهي عدد الصرفات الألية مابين البنوك لكل 1000 بالغ في الجزائر، عدد بطاقات الدفع مابين البنوك في الجزائر. و يمكن شرح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها في الجدول رقم (3-10) أدناه.

الجدول رقم (3-10)متغيرات الدراسة:

المتغيرات	وصف وقياس المتغيرات	المصدر
الشمول المالي FI	يتم الحصول على مجموعة البيانات ذات الأبعاد الأربعة وهي الاختراق المصرفي، وتوافر الخدمات المصرفية واستخدام الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية الرقمية	**البنك الدولي**
عدد الصرافات الالية ATMS	عدد الصرافات الالية ما بين البنوك لكل 1000 بالغ في الجزائر	**قاعدة بيانات مسح الوصول المالي (FAS) لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات المؤشر العالمي على التوالي.**
عدد بطاقات الدفع CIB	عدد بطاقات الدفع ما بين البنوك الجزائرية	**البنك الدولي**

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بيانات مسح الوصول المالي، 2022

ولإثبات واختبار الفرضية السابقة الذكر يكون نموذج الدراسة كما يلي وهذا حسب الدراسات السابقة :

$FI_t = f(ATMS_t, CIB_t)$ 1

وبفرض أن المعادلة رقم (1)، تأخذ شكل خطي يكون كتابتها كمايلي :

$FI_t = \alpha_0 + \alpha_1 ATMS_t + \alpha_2 CIB_t + U_t$...........2

لتقدير المعادلة (2) على المدى الطويل، استخدمت هذه الدراسة طريقة نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي تم استخدامه كل من (Pesaran & al, 2001) يتميز نموذج ARDL بعدد معين من المزايا مقارنة بالطريقة التقليدية لاختبار التكامل المشترك.

أولاً، يمكن تطبيق هذه الطريقة عندما تكون المتغيرات مزيجًا من (I0) و(I1).

ثانيًا، يمكننا تقدير العلاقة قصيرة المدى وكذلك طويلة المدى بين المتغيرات باستخدام إجراء اختبار مرتبط بـ ARDL.

بالإضافة إلى ذلك، يعتني نموذج ARDL بمسألة التجانس من خلال إضافة تأخر المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج. تتم كتابة نموذج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) على النحو التالي:

$$\text{LNFI}_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n1} \gamma \text{LNFI}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n2} B1\text{LNATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n3} B2\text{LNCIB}_{t-i} + +\varepsilon_t \ldots \ldots \ldots (03)$$

يمكن تحويل المعادل. (03)، في معادلة اختبار ملزمة من خلال تضمين ديناميكيات المدى القصير والطويل المدى. حيث، يضمن لنا نهج الاختبار المرتبط بالتكامل المشترك إجراء اختبار F على معادلة اختبار مرتبطة بـ ARDLمع أطوال تأخير مناسبة. لقد فرضنا تفويضًا بحد أقصى 3 فترات تأخير على مستوى المتغيرات ثم تم اختيار طول التأخير الأمثل بناءً على معيار معلومات .Akaike (AIC) تم تأكيد وجود التكامل المشترك من خلال اختبار F القياسي (Pesaran & al, 2001) الذي ظهر بمجموعتين من القيم الحرجة (أي أقل وأعلى) للاختبار الملزم. تشمل القيم الحرجة الدنيا والعليا افتراضات جميع المتغيرات التي تكون (I0) و (I1 على التوالي. يوفر هذا قيدًا مقيدًا يشمل جميع التصنيفات الممكنة للمتغيرات. إذا كانت إحصائيات F التي تم إنشاؤها

من معادلة الاختبار الملزمة تقع فوق الحد الأعلى، يتم رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك، وإذا كانت تقع تحت الحد الأدنى ، يفشل الاختبار في رفض فرضية العدم. ومع ذلك ، فإن النتيجة غير حاسمة ، إذا كانت قيمة إحصائيات F تقع بين الحد الأدنى والأعلى. بمجرد تأكيد العلاقة طويلة المدى، يمكننا التقاط ديناميكيات المدى القصير عن طريق تحويل المعادل. (03) في نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحو التالي:

$$\Delta \text{LNFI}_t = \propto + \sum_{i=1}^{n1} \gamma \Delta \text{LNFI}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n2} B1 \Delta \text{LNATMS}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n3} B2 \Delta \text{LNCIB}_{t-i} + +\delta EC_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots (04)$$

حيث أن EC_{t-1} هو حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة توازن، وتمثل δ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

5.نتائج الدراسة القياسية والاختبار :

5-1 نتائج الإحصاء الوصفي:

من خلال الجدول 02؛ يظهر الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستخدمة في دراستنا، أن متوسط الشمول المالي (FI) بلغ 0.32مع الانحراف المعياري 1.31 خلال الفترة من2000 إلى 2022، الشمول المالي (FI) يمكن أن يصل إلى 3.01 أو قيمة منخفضة تصل إلى 1.02 أما المتغير عدد بطاقات الدفع (CIB) وعدد الصرافات الإلية (ATMS) فأعلى قيمة لهما بلغت 0.54 و 0.74 وأدنى قيمة لهما هي 0.08 و 0.31 على التوالي طوال الـ 20سنة. تكشف إحصائية الانحراف كل متغيرات الدراسة تميل إلى اليمين.

الجدول رقم (3-11) : الإحصاء الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة

	FI	CIB	ATMS
Mean	0.32	0.84	0.84
Median	1.31	0.74	0.64
Maximum	3.01	0.54	0.74

Minimum	1.02	0.08	0.31
Std. Dev.	1.31	0.46	0.22
Skewness	0.11	0.13	1.04
Kurtosis	0.34	0.91	0.11
Observations	30	30	30

source :Eviews 10 output

2.5.نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة العلاقة ما بين المتغيرات باستعمال التحليل القياسي وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (DifferrencyStationary)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد اختباراتIPS،LLC،ADF،PP، نطبق هذه الاختبارات على كل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة، من أجل استنتاج ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا. ؛

ويوضح الجدول رقم 03من قائمة الملاحق على نتائج لكل سلسلة واختبار، حسب كل حالة.من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول (I1)ما عد سلسلة **CIB** فهي مستقرة عند المستوى (I0)، ومنه هناك مزيج في درجة تكامل المتغيرات بين (I0) و (I1) وبالتالي يمكن إجراء اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

3.5 اختيار النموذج الأمثل لـ ARDL وفق معيار AIC وبعض الخصائص

حيث نجد من خلال الشكل رقم 02 وبمقارنة النماذج المختارة يتم رفض أليا النماذج التي لا تحقق سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء، التوزيع الطبيعي، إحصائية فيشر، توزيع الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات (CUSUM) حيث نأخذ النموذج الذي له اقل قيمة لمعيار schwarz وينتج عنه أن النموذج المناسب

للدراسة هو(1 ,1 ,1 ,0 ,1 ,1 ,1)ARDL هو المناسب لأنه يحقق شروط سلامة النموذج من حيث ارتباط الأخطاء، التوزيع الطبيعي، اختبار الحدود، التوزيع الهيكلي للعينات، arch، ومنه النموذج الذي تم اختياره هو المشار إليه باللون الأصفر في الإطار ويتطابق مع (4,0 , 0)ARDL كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): نموذج (,4, 0, 0)ARDL الأمثل

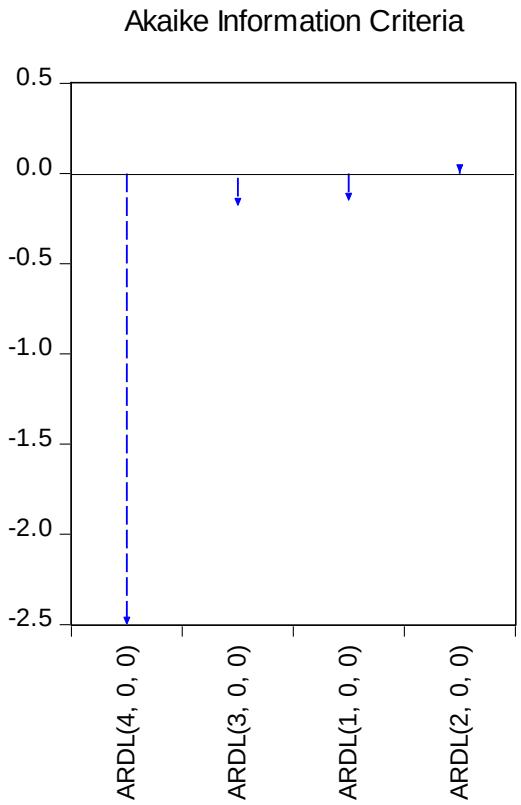

source :Eviews 10 output

4.5 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود bounds test

يعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics، والقرار يكون على النحو التالي :

- إذا كانت قيمة F-Statistics، أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم، بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- أما إذا كانت F-Statistics، أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

- أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F، تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، هنا لا يمكننا أن نقرر، ونتائج موضحة في الجدول رقم 04.

الجدول رقم (3-12): اختبار الحدود لنموذج ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 1)

ARDL Bounds Test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	256147.6	6

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

source :Eviews 10 output

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3-12 ، أعلاه أن F-Stat، هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

5.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

نلاحظ أن الجدول أعلاه متكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

✓ فيما يخص تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصية الأجل : نلاحظ من الجزء العلوي والخاص بتقدير نموذج ECM، الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير أن جميع المتغيرات معنوية إحصائيا عند المستوى 5%.أما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ CointEq(-1)، فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند كل المستويات Prob=0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما قيمته والمتمثلة في 0.43- فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازني في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة 43 في الفترة الواحدة، ويمكن القول أن هذه القيمة تشير إلى أن معامل التعديل يعتبر عاليا نسبيا، حيث أنه عندما ينحرف مؤشر الشمول المالي خلال الفترة قصيرة الأجل في

الفترة السابقة (t–1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم التصحيح ما يعادل 43%، من هذا الاختلال في الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

✓ فيما يخص تقدير العلاقة طويلة الأجل : فيتضح من نتائج الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنوية في المدى الطويل على المالي عند المستوى 5%. كما يتضح من نتائج الدراسة أن أثر استخدام التكنولوجية المالية (عدد الصرافات الألية ما بين البنوك لكل 1000 بالغ في الجزائر، عدد بطاقات الدفع ما بين البنوك في الجزائر) إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1بالمائة في الأجلين الطويل والقصير. ومساهمة التكنولوجية المالية وجدت وتم تأكيدها في العديد من الدراسات السابقة بمختلف الدول. سواء كانت دول متقدمة أو نامية وبتطبيق مختلف منهجيات القياس الاقتصادي، ومن تقديراتنا يتضح أنه في الأجل القصير إذا ارتفع استخدام التكنولوجيا المالية والمتمثلة في كل من : عدد الصرافات الالية ATMS ،عدد بطاقات الدفع CIB بـ 1%، يرتفع الشمول المالي FI بـ 0.25 بالمائة و0.12 بالمائة أما في الأجل الطويل إذا ارتفع استخدام استخدام الكنولوجيا المالية والمتمثلة في كل من : عدد الصرافات الالية ATMS ،عدد بطاقات الدفع CIB بـ 1%، ي يرتفع يرتفع الشمول المالي FI بـ 0.41 بالمائة و015 بالمائة على التوالي وهذه النتيجة كانت متوقعة من طرفنا وخاصة أن معظم الدراسات السابقة أكدت التأثير الإيجابي والمعنوي الكنولوجيا المالية على الشمول المالي. ، حيث تتوافق هذه الآثار مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

الجدول رقم (3–13): نموذج المدى الطويل والمدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FI)(-1)	0.256147	0.025245	1.025641	0.0000
D(FI)(-2)	0.120421	0.026410	1.258741	0.0000
D(FI)(-3)	0.025641	0.258745	2.025641	0.0000
D(ATMS)	0.054741	0.003154	-0.365241	0.0000
D(CIB)	0.214542	0.257452	1.254325	0.0000
CointEq(-1)	-0.435145	0.023651	-1.412227	0.0000

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFI	0.412541	0.025412	1.023120	0.0001
TR	0.153210	0.365241	0.023691	0.0000
C	13.254021	0.147854	0.068806	0.0000

source :Eviews 10 output

6.5 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

يجب التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية عبر الزمن ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMQ،ويظهر من خلال الشكل رقم 02 أدناه نتائج الاختبار. حيث يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL، المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين المتغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل. حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين CUSUM وCUSUMQ لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (3–6) : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

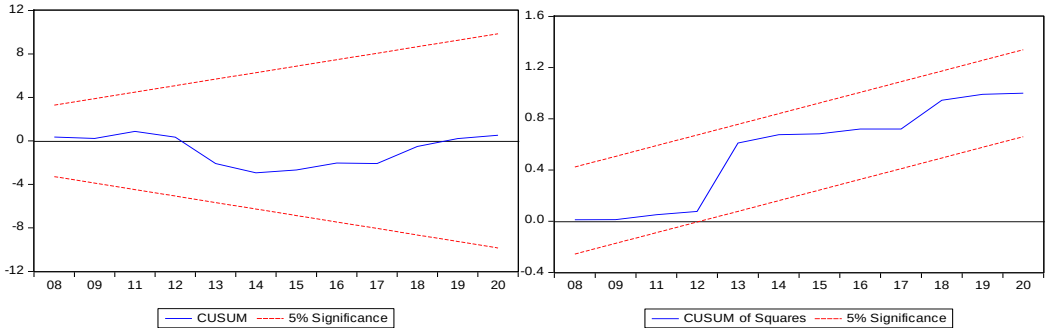

source :Eviews 10 outpu

5, 7 مناقشة النتائج:

الغرض من هذه الدراسة هو قياس أثر التكنولوجية المالية (عدد الصرافات الالية ATMS ،عدد بطاقات الدفع CIB) على الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022. على الرغم من أن محددات الشمول المالي قد تمت دراستها في الماضي، فقد تكون تقنية التكنولوجية المالية المتنامية قد ألهمت مجموعة جديدة من الدراسات. لذلك تختلف الدراسة في تحديد دور التكنولوجية المالية في الشمول المالي.

بعد تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية ARDL،فإن تحليل هذه الدراسة سيركز على نتائجه. تظهر نتيجة تقدير حسب منهجية ARDL ، كما هو مذكور سابقًا أن أثر استخدام التكنولوجية المالية إيجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1 بالمائة في الأجلين الطويل والقصير. ومساهمة التكنولوجية المالية وجدت وتم تأكيدها في العديد من الدراسات السابقة بمختلف الدول. سواء كانت دول متقدمة أو نامية وبتطبيق مختلف منهجيات القياس الاقتصادي، وهذه النتيجة كانت متوقعة من طرفنا وخاصة أن معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (Rosmah & al, 2020) و(Kim & al, 2018)، أكدت التأثير الإيجابي والمعنوي للتكنولوجية المالية على الشمول المالي. وهذه النتيجة الايجابية كانت تعود إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم، تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوسع والدعم.

6-خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن التكنولوجيا المالية تلعب دور كبير في تعزيز الشمول المالي وذلك بوصول الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، إلا أن غالبية الدول العربية لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى شمول مالي مقبول

والجزائر من بين هذه الدول، ويعود السبب في ذلك لمجموعة من العوائق التي تواجه الأفراد والمؤسسات المالية

والدولة حد ذاتها، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

تساهم التكنولوجيا المالية إسهاما رئيسيا في تحقيق نمو اقتصادي شامل لكافة القطاعات، ولهذا ألقينا نظرة شاملة حول الشمول المالي في الجزائر، ويتحقق من خلال تطوير الخدمات المالية وإتاحة فرصة الاستفادة منها لكل فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض، وكان من الضروري على الجزائر أن تدخل مجال التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات مما يجعلها أكثر سهولة وأقل تكلفة ووصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة، والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي، و للتحقق من أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الجزائر طبق أحد المناهج القياسية الحديثة و يتمثل هذا المنهج في نموذج ARDL .

2. اختبار الفرضيات:

- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل وتسريع المعاملات المالية مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع بأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- مستوى وقاع الشمول المالي في الجزائر منخفض مقارنة بالدول المجاورة(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).
- تعتمد البنوك الجزائرية في تقديم الخدمات المالية على الطرق التقليدية ونقص الاعتماد على التكنولوجيا المالية وهذا ما أضعف مستوى الشمول المالي بها (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

3. نتائج الدراسة:

- التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التطور التكنولوجي لتطوير القطاع المصرفي وهذا بتوفير الخدمات التي تتميز بالتكلفة المنخفضة، السهولة والسرعة.

- يهدف الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها لكافة فئات المجتمع بجودة عالية و تكاليف منخفضة.

- غياب مفهوم الشمول المالي في استراتيجيات التوسع لدى البنوك الجزائرية، واعتمادها على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات المالية عبر الفروع البنكية المكلفة.

– تتجلى أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي.

– صنفت الجزائر ضمن الدول المتوسطة للشمول المالي من جهة الطلب على الخدمات حيث مؤشر Global Findex، لكم من خلال المؤشرات التي تقيس الشمول المالي من جانب العرض لوحظ ضعف شديد على مستوى الفروع البنكية مقارنة بدول الجوار.

– استقرارية بعض المتغيرات عند مستوى (I0) و بعضها الآخر مستقرة عند الفرق الأول (متكاملة) من الرتبة I1) و ذلك وفقا لنتائج اختبار جدر الوحدة ل Dickey-fuller Augmented

4.التوصيات:

– العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني وذلك من خلال فتح وكالات في المناطق المستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع.

– ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال التقنيات الحديثة.

– ضرورة نشر الوعي المالي في أوساط الشعوب العربية لتعزيز الثقة في النظام المالي المصرفي.

– ابتكار خدمات مالية تناسب جميع فئات المجتمع بحسب طلبهم و حاجتهم إليها.

– ضرورة توسع الجزائر في اعتمادها على التجارة الالكترونية.

– السعي نحو تطور آليات رقابية قوية لتطوير حماية المستهلكين.

5.آفاق الدراسة:

– مساهمة الحلول الرقمية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

– تعزيز الشمول المالي آلية لدعم التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. , مُحَّد بوطلوعة. ب. آخرون (2020, جوان). واقع الشمول المالي و تحدياته. المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،الجزائر .
2. باركر, د. (2017, ديسمبر 05). التكنولوجيا المالية الاسلامية و الحاجة إلى الابتكار(مجلة الأيام).
3. بن الساسي, س., & بو الطبخ , ن. (2019-2020). دور الصناعة التكنولوجية المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية(مذكرة شهادة الماستر كلية علوم اقتصادية). جامعة مُحَّد الصديق بن يحي،جيجيل(الجزائر).
4. بن علقمة, م., & سائحي , ي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية و المصرفية القانونية و الاقتصادية .
5. بن عيشونة, ر., & قداري , ص. (2021). التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورورنا(مجلة الاقتصاد و البيئة) . خميس مليانة.
6. حدادي , ع., & برادي , أ. (2018, افريل 17-18). التكنولوجيا المالية بين ضخامة المفهوم و جسامة المخاطر(مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية). المركز الجامعي تمنراست.
7. خلاف , ص., & شارفي , س. (2020, جوان). جامعة باتنة.
8. خلاف, ص., & شارفي , س. (2020, جوان). دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي (مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية). جامعة باتنة .
9. زيد , أ., & بوذراع, أ. (2018, جوان 20). التكنولوجيا المالية الاسلامية و الحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة (مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية). جامعة تمنراست .
10. سعدان , آ., & محاجبية, ن. (2018, سبتمبر). واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ، المغرب (مجلة الدراسات و الأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية). الجزائر.
11. شنبي , ص., & بن لخضر , ا. (2018). أهمية الشمول في تحقيق التنمية، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية (مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة) . جامعة مُحَّد بوضياف ،المسيلة،الجزائر.
12. ضيف فضيل البشير. (2020). واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر (مجلة ادارة أعمال و دراسات اقتصادية). جامعة الجلفة الجزائر .

13. عجور, ح. م. (2017, 03). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة ، (رسالة ماجستير في ادارة الأعمال) . كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.

14. العربية, أ. م. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي . دول الامارات العربية المتحدة .

15. غزاري, ع. (2012). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد19 (مجلة التمويل و التنمية المستدامة) . جامعة المدية ، الجزائر.

16. قاسمي, م. (2022). دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية). جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.

17. لطرش, ذ., & حراق, س. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية و أهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة). جامعة الجزائر.

18. لفتة, ر., & سالم, ع. (2019). آليات و سياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في العراق (مجلة كلية مدينة العلم الجامعة). كلية مدينة علم الجامعة العراق .

19. المركزية, أ. م. (2017). مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي . أبو ظبي، دولة الامارات العربية .

20. معيوف, ك., & قدوري , ع. (2019, سبتمبر 26). التثقيف المالي المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية -دراسة حالة مصر-(فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية). جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر .

21. نصيرة زعاف. (26 سبتمبر, 2019). أثر التكنولوجيا المالية على تحسين و ابتكار جودة الخدمة المصرفية (فعاليات الملتقى العلمي الوطني). جامعة يحي فارس ،المدية،الجزائر.

مراجع باللغة الأجنبية :

22. .(05 01 ,2021)Récupéré sur http:/www.worldbant.org/globalfindex

23. Banque d'Algérie. (2019, 01 18). Récupéré sur Brocheur sur l'inclusion financière: http://www.bank-of-algeria.d3/pdf/inclusion7.pdf

24. d'Algérie, L. M. (2014, mai 14-15.(

25. schindler, J. (s.d.). Récupéré sur http:/paperson.com/sol3/papeers.cfm